

الأصل في الفعل الماضي سکون آخره(*)

د. داود عبده

تمهيد

يرى النحويون أن الفعل الماضي يبنى على السكون إذا اتصلت به لواحق (suffixes) معينة، كما في ذهبنا وذهبنا وذهبتم، ويبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة، وعلى الفتح إذا اتصلت به تاء التأنيث أو ألف الاثنين أو لم يتصل به شيء (من اللواحق الدالة على الفاعل).

ويتضح من أقوال النحويين أن الأصل في الفعل الماضي أن ينتهي بفتحة، لأن هذه هي حركة آخره إذا لم يتصل به شيء.

وغاية هذه المقالة إثبات أن الأصل في الفعل الماضي هو السكون^(١)؛ أي عدم وجود فتحة (أو أي حركة أخرى) في آخره، وإن الحركات التي تظهر في آخره هي إما لواحق، أو أجزاء من لواحق، تدل على الفاعل. أي أن أفعالاً مثل ذهبنا وذهبتم، بسكون الباء، جاءت على أصلها؛ وإن تقسيم اللواحق الدالة على الفاعل إلى ثلاثة أنواع لا مبرر له.

ولكي نصل إلى مثل هذا الإثبات، فإن علينا تفسير اللواحق التي تتصل بصيغ الفعل الماضي المختلفة.

لواحق الفعل الماضي :

يتصل بالفعل الماضي لواحق تدل على الفاعل، مثل «ألف الاثنين» في ذهبنا، و«واو الجماعة» في ذهبوا، و«نون النسوة» في ذهبن، و«تاء المتكلم» في ذهبنا الخ. وقد يلي اللاحقة التي تدل على الفاعل لاحقة أخرى تدل على المفعول، مثل نا في أكرمونا، وهم في أكرمتم الخ.

(١) أتيت هذه المقالة في الندوة الوطنية الأولى لتدريس اللغات في الكويت (1985). وقد أجري عليها بعض التعديل.

ولا بد من التمييز بين هذين النوعين من اللواحق لوجود فرق جوهري بينهما. فالنوع الثاني ضمائر متصلة، في حين أن النوع الأول ليس كذلك، بل علامات مطابقة. فـ «واو الجماعة» و«ألف الاثنين» و«نون النسوة» الخ لا تختلف عن تاء التأنيث، كما لاحظ بعض اللغويين القدماء، وبالتالي لا يجوز اعتبارها فاعلين (2). وهذه اللواحق لا تختلف في وظيفتها عن السوابق (prefixes) التي تقع في أول الفعل المضارع (حروف المضارعة). فكما لا يجوز اعتبار أ في أذهب، أو ل في لذهب أو ك في كذهب — بصرف النظر عن أصلها التاريخي — ضمائر متصلة، فكذلك لا يجوز اعتبار ما يقابلها في الماضي (ت ونا وث) ضمائر متصلة.

ولكن ماذا عن الفتحة التي تظهر في آخر ذهب أو أكرم؟ وما علاقتها باللواحق التي ذكرناها؟ لقد اعتبرها النحويون جزءاً من الفعل، كما أشرنا، في حين أنها ليست سوى لاحقة من النوع الأول، أي علامة مطابقة تدل على الفاعل، كبقية اللواحق الأخرى الدالة على الفاعل. فكما تدل الألف في ذهباً على المثنى (المذكر الغائب)، فكذلك تدل الفتحة على المفرد (المذكر الغائب) (3). ولعل السبب في اعتبار القدماء الفتحة جزءاً من الفعل أنهم لاحظوا وجود هذه الفتحة في مثل ذهب الولدان وذهب الأولاد، رغم أن الفاعل ليس مفرداً. غير أن هذه الظاهرة يمكن تفسيرها في نطاق قواعد المطابقة في العربية. فقواعد المطابقة في العربية تدل على أن انطباقاً بين الفعل والفاعل ليست تامة في جميع الأحوال. فهناك علامات مطابقة تميز بين المذكر والمؤنث في الغائب والمخاطب، ولكن مثل هذه العلامة غير موجودة في المتكلم (ذهباً). وكذلك هناك علامات مطابقة تميز بين المثنى والجمع في الغائب والمخاطب ولكنها غير موجودة في المتكلم (ذهبنا). وكما أن علامات المطابقة غير مطردة بالصورة السابقة، فكذلك هي غير مطردة فيما يتعلق بموقع الفعل والاسم. فعندما يقع الفعل بعد الاسم فإنها تكون أكثر اطراداً. فالمطابقة تكون تامة، تذكيراً وتأنيثاً، وإفراداً وتثنية وجمعاً، عندما يقع الفعل بعد الاسم ولكنها تقتصر على التذكير والتأنيث عندما يقع الفعل قبل الاسم، كما هو معروف (4):

ذهب الولد / الولد ذهب

ذهب الولدان / الولدان ذهباً

ذهب الأولاد / الأولاد ذهبوا

ذهبت البنت / البنت ذهبت

ذهبت البنتان / البنتان ذهبتا

ذهبت البنات / البنات ذهبن

وباعتبار الفتحة علامة مطابقة تدل على المذكر المفرد الغائب، كبقية العلامات الأخرى يصبح من السهل إثبات أن الفعل الماضي نفسه لا ينتهي بحركة، وإن الحركات التي تظهر بعد لام الفعل ليست جزءاً منه، كما سنرى.

وقد تبدو مسألة اعتبار الفتحة جزءاً من الفعل أو لاحقة تليه مسألة هامشية ليس لها قيمة، وإن الخلاف حولها شكلي. غير أن هذه المسألة في الواقع مهمة على مستويين:

1 - المستوى الأول : هو الناحية العلمية، باعتبارها ظاهرة لغوية لا بد من تفسيرها، كغيرها من الظواهر اللغوية⁽⁵⁾.

2 - المستوى الثاني : هو الناحية التعليمية، وخاصة في تدريس غير الناطقين بالعربية.

وسنحاول أن نبين أن اعتبار الفتحة علامة مطابقة هو الحل الصحيح على المستوى الأول، والحل الأفضل على المستوى الثاني، لأنه يؤدي إلى تسهيل تدريس تصريف الفعل الماضي مع اللواحق المختلفة.

سكون آخر الفعل من الناحية العلمية :

كان اللغويون القدماء يهتمون بتفسير الظواهر اللغوية. وقد حاول بعضهم تفسير عدم ظهور الفتحة في الحالات التي اعتبر فيها الفعل مبنياً على السكون، انطلاقاً من أن الفتحة جزء من الفعل أمر مسلم به. ويتلخص هذا التفسير في أن نظام العربية الصوتي لا يسمح بتوالي أربعة «أحرف متحركة»، أو أربع «حركات متواليات»، في كلمة واحدة، أي لا يسمح بأن تكون الكلمة مؤلفة من أربعة مقاطع (أو أكثر) جميع علليها قصيرة. فقد قال قطرب في حديثه عن الأعراب (الزجاجي، 1959 : 70 - 71) أن العرب :

«... جعلوا التحريك معاقباً للاسكان ليتعدل الكلام. ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم...»

ورغم أن ما قاله قطرب لا ينطبق على الحالة التي هي موضع نقاشنا كما سنوضح بعد قليل، إلا أنه ينطبق على حالات أخرى. فقد تخلصت العربية فعلاً من العلة القصيرة الثانية في الفعل المضارع (حركة فاء الفعل). فالأصل في جذع (stem)⁽⁶⁾ الفعل المضارع أن لا يختلف عن جذع الفعل الماضي إلا في علة قصيرة واحدة هي «حركة عين الفعل». فجذع الفعل الماضي من الجذر ض ر ب، مثلاً، يحتوي على فتحة في حين أن المضارع يحتوي على كسرة، ومن الجذر د خ ل يحتوي الجذع على فتحة في الماضي وضممة في المضارع، ومن ش ر ب يحتوي على كسرة في الماضي وفتحة في المضارع الخ :

الجذر	جذع الماضي	جذع المضارع
ض ر ب	ضَ رَ بَ	ضَ رَ بَ
د خ ل	دَ خَ لَ	دَ خَ لَ
ش ر ب	شَ رَ بَ	شَ رَ بَ

وهكذا نرى أن «حركة فاء الفعل» قد حذفت في المضارع :

يضرب : يَ + ضَ رَ بَ → يَ ضَ رَ بَ

يدخل : يَ + دَ خَ لَ → يَ دَ خَ لَ

يشرب : يَ + شَ رَ بَ → يَ شَ رَ بَ

وكذلك حدث حذف مشابه في بعض صيغ الفعل الماضي المزيد. فالأصل أن تضاف السابقة (prefix) إلى جذع الفعل المجرد كاملا :

أحضر : ءَ + حَ ضَ رَ ← ءَ حَ ضَ رَ
أعلم : ءَ + عَ لَ مَ ← ءَ عَ لَ مَ (7)

غير أن هناك أمرين ملازمين لهذا الحذف في العربية الفصحى سواء أكان ذلك في الماضي أم المضارع :
الأول : إن الحذف يحدث عند إضافة سابقة لجذع الكلمة، في حين أنه لا يحدث عند إضافة لاحقة، كما هو واضح من أمثلة مثل ضَرَبْتَ و ضَرَبْتَهُ. فمن الملاحظ أن العلل الأربع تبقى حيثنذ جميعا دون حذف. بل إن إضافة اللاحقة هما إلى الفعل، حيث تصبح الكلمة مؤلفة من خمسة «أحرف متحركة» (فالألف ليست سوى فتحة طويلة)، لا يؤدي إلى حذف أي من الحركات : ضَرَبْتَهُمَا (ضَ رَ بَ هُ مَ) (8).

الثاني : العلة التي تحذف هي العلة الأولى في جذع الكلمة («حركة فاء الفعل») وليست العلة الثالثة («حركة لام الفعل»).

ومن هنا فإن سكون لام الفعل لا يمكن أن يكون للسبب الذي ذكره قطرب. فتفسير هذا السكون على أنه حذف للفتحة لأن العربية لا تميز «أربعة أحرف متحركة» متواليه في الكلمة لا يقوم على أسس قوية، أولاً لاختلاف موقع الحركة المحذوفة، وثانيا لأنها لا تحذف عند إضافة اللواحق.

ولم تفت بعض قدماء اللغويين ملاحظة وجود «أربع حركات متواليات» في مثل ضَرَبْتَ و ضَرَبْتَهُ، غير أنهم برروا ذلك (ضمنا) بأن ضمير المفعول ليس جزءا من الكلمة، بخلاف «ضمير الفاعل». فقد ورد في الانصاف (ابن الأنباري، 1961، ج 1 : 79) :

«... يسكن لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل، نحو ضَرَبْتَ وذَهَبْتَ لئلا يجتمع في كلامهم أربع حركات متواليات في كلمة واحدة، ولولا أن ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما سكنت لام الفعل لأجله».

وأجدي أخالف ابن الأنباري في مسألتين : الأولى اعتباره اللواحق الدالة على الفاعل ضمائر، فهي، كما أشرت سابقا، ليست سوى علامات مطابقة، والثانية اعتباره الفعل والفاعل بمنزلة ما يسمى في علم اللغة «مكونا جمليا» (constituent) واحدا، فقد ناقشت في موضع آخر (عبد، 1983) هاتين النقطتين، وقدمت بعض الأدلة التي تؤيد اعتبار الفعل والمفعول به — لا الفعل والفاعل — مكونا جمليا واحدا. وإذا كان وجود أربع «حركات متواليات» في مثل ضَرَبْتَ وخمس «حركات متواليات» في مثل ضَرَبْتَهُما لا يكفي للدلالة على أن سكون لام الفعل الماضي في مثل ضَرَبْتَ لم ينتج عن حذف الفتحة، فإن ما يدل دلالة حاسمة على ذلك هو وجود تسكين لام الفعل في صيغ الماضي التي لا تتوالى فيها أربع حركات. فإذا كان هناك مبرر لسكون اللام في مثل قَبَلْتَ، فما المبرر لسكون اللام في مثل أَقْبَلْتَ وَاِسْتَقْبَلْتَ وَاِسْتَقْبَلْتِ، حيث لا ينتج عن بقاء الفتحة أربعة «أحرف متحركة» متواليه أو أربع «حركات متواليات» ؟!

إن وجوب السكون في أمثلة كالسابقة لا يدع مجالاً للشك في أن سكون آخر الفعل الماضي أصلي وليس طارئاً، وأنه لا علاقة له ألبتة بمنع توالي أربع حركات.

وكذلك لو كان الأصل في الفعل الماضي وجود فتحة في آخره لما كان هناك تفسير للصورة المفقودة لأفعال مثل أَلْقَيْتُ واستغنيتُم. فلو كان أصل أَلْقَيْتُ : أَلْقَيْتُ، بفتح الياء، وأصل استغنيتُم : استغنيتُم، بفتح الياء، لحولتهما القواعد الصوتية إلى «أَلْقَاكُ» و«استغناتُم»، على التوالي. فوجود فتحة بعد شبه العلة (الياء)، يتطلب حذف الياء لوقوعها بين فتحتين (مما ينتج ألفاً من الفتحيتين المتواليتين). قارن :

أَلْقَى : ءَلَقَ قَ يَ ءَ ← ءَلَقَ قَ ءَ

أَلْقَاكُ : ءَلَقَ قَ يَ كَ ← ءَلَقَ قَ ءَ كَ

أَلْقَيْتُ : ءَلَقَ قَ يَ تَ ← ءَلَقَ قَ يَ تَ (تبقى دون تغير).

وجدير بالذكر أن بعض اللغويين القدماء لاحظوا ضعف حجة توالي الحركات. فقد حاول ابن مالك تبرير سكون آخر الفعل الماضي في مثل ضربتُ وأكرمنا بطريقة أخرى، فقد جاء في الهمع (السيوطي، 1975، ج1: 197) :

«وعلة الاسكان عند الأكثر كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفاعل كجزء من فعله... وضعف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي... وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو أكرمنا وأكرمنا، ثم حملت التاء والنون على نا للمساواة في الرفع وعدم الاتصال والاعتلال».

غير أن تبرير ابن مالك ليس أوفر حظاً من التبرير السابق، فيما أرى. فاللغات مملوءة بالكلمات والتراكيب التي تؤدي أكثر من معنى دون أن ينتج عن ذلك تغيير يمنع اللبس. فالعربية، مثلاً، لا تميز بين صيغة اسم الفاعل وصيغة اسم المفعول في مثل محتل، مثلاً، أو مختار. فلم تصبح محتل (اسم الفاعل) «محْتَلَّ (بكسر التاء) تمييزاً من محْتَلَّ (بفتح التاء) الدال على اسم المفعول. ولم تصبح مختار (اسم الفاعل) «مختَرَّ تمييزاً من مختار الدال على اسم المفعول.

وكذلك لم يحدث أي تغيير في صيغة أفعل (الفعل الماضي) أو أفعل (أفعل التفضيل) للتمييز بين كلمتين مثل أغنانا (جعلنا أغنياء) وأغنانا (الأغنى بيننا).

ومن الصيغ التي لكل منها أكثر من معنى :

- 1 — صيغة فاعل الدالة على اسم الفاعل أو اسم المفعول.
- 2 — صيغ تدل على المثني أو الجمع (عيدان : مثني عيد أو جمع عود، حُرْصَان : مثني حُرْص أو جمعه).
- 3 — صيغ تدل على المؤنث المفرد أو الجمع (جوعى، سكرى).
- 4 — صيغ تدل على الجمع أو المصدر (بخلال : جمع خلة أو مصدر خال).

5 — صيغ تدل على اسم المفعول من المزيد أو المصدر الميمي (مُدْخَل، مُسْتَقْبَل، بضم الميم وفتح ما قبل الآخر).

6 — صيغ تدل على مصادر أو أسماء (قَلْب، ضَرْب، فَضْل).

كذلك لم تحل خشية اللبس دون حذف الحركة الأخيرة للوقوف (أو غير ذلك من التغيرات التي تحول دون تمييز معنيين مختلفين) بحيث أصبح التمييز بين المعنيين المختلفين لمثال كالتالي يعتمد على السياق :

كَتَبْتُ (بسكون التاء : أنا أو أنت)

بل إن خشية اللبس لم تحل دون تطبيق قواعد صوتية يؤدي تطبيقها إلى الاعتماد على السياق وحده لفهم المقصود :

فتطبيق قاعدة إضافة كسرة لمنع توالي ثلاثة صحاح (منع «التقاء الساكنين» حسب تعبير القدماء) في مثل اكْتَبَ المقال، وتطبيق قاعدة تقصير العلة (الحركة) الطويلة لوقوعها قبل صحيحين متواليين (أي قبل ساكنين) حسب تعبير القدماء) في مثل اكْتَبِيَ المقال يؤدي إلى لفظ العبارتين السابقتين بصورة واحدة تجعل سامع غير قادر على تمييز المذكر من المؤنث :

ءُ ك ت بُ ب ل م ق ل ل (ـَ = ألف)

وإذا كان الأمر كذلك فلماذا تختار اللغة العربية إجراء تغيير في حالة واحدة محددة دون هذه الحالات الكثيرة ؟ (10)

لكل هذا أرى أن التفسير العلمي المقبول لسكون آخر الفعل الماضي في مثل ضَرَبْتُ وأَكْرَمْنَا وذهَبْنَا إن هذه الأفعال جاءت على أصلها، وإن الفتحة أو الضمة التي تظهر في مثل ذَهَبَ وذهَبْتُ وذهَبُوا هي علامات مطابقة أو أجزاء من علامات المطابقة.

سكون آخر الفعل من الناحية التعليمية :

إذا اعتبرت الفتحة في نهاية الفعل الماضي جزءاً من الفعل نفسه، أي «حركة لام الفعل»، فإن هذا يترتب عليه مايلي :

1 — تقسيم اللواحق التي اعتبرناها — كما اعتبرها بعض اللغويين القدماء — علامات مطابقة إلى أنواع، دون مبرر :

أ — لواحق لا تحذف معها «حركة لام الفعل»، مثل تاء التأنيث.

ب — لواحق تحذف معها «حركة لام الفعل»، مثل «تاء المتكلم» و«تاء المخاطب» و«نون النسوة».

ج — لاحقة تحذف فيها الضمة محل الفتحة، وهي «واو الجماعة».

2 — عدم وجود تفسير علمي مقبول لحذف الفتحة عند اتصال الفعل بلاحقة من النوع (ب) كما ذكرنا سابقاً.

3 — عدم وجود تفسير علمي مقبول لتحول الفتحة إلى ضمة عند اتصال الفعل بواو الجماعة، إذ من الطبيعي أن تلفظ ذهب + و، مثلا : *ذهَبُوا (بفتح الباء) وليس ذهبوا (بضمها).
قارن : دَعُوا، رَمَوْا، أَلْقُوا.

4 — عدم وجود تفسير علمي مقبول لعدم تحول أفعال مثل أَلْقَيْتُ واستغْنَيْتُ إلى *الْقَاتِ واستغْنَاتِ، كما ذكرنا سابقا. قارن : دعا، دعاك، القى، القاه.

5 — التمييز دون مبرر بين علامة التأنيث في الفعل الماضي وعلامة التأنيث في الأسماء والصفات، فهي (حسب هذا الرأي) تاء فقط في الفعل، في حين أنها فتحة وتاء في الأسماء والصفات، كما سنرى.

6 — التمييز دون مبرر بين علامة جمع المذكر في الفعل وعلامة جمع المذكر في الأسماء والصفات، فهي (حسب هذا الرأي) واو فقط في الفعل، في حين أنها ضمة وواو في الأسماء والصفات، كما سنرى.

أما إذا اعتبرت الفتحة في نهاية الفعل الماضي علامة مطابقة للمفرد المذكر الغائب، فإن تدريس تصريف الفعل يصبح أمرا سهلا، ويصبح لكل التغيرات التي تبدو كأنها تصيب آخر الفعل تفسير واضح مقبول على المستويين العلمي والتعليمي على السواء. أقول «تبدو كأنها» لأن آخر الفعل في الواقع لا يتغير. فالحركات التي تلي لام الفعل ليست سوى علامات مطابقة أو أجزاء من علامات المطابقة. ولكي تظهر هذه المسألة بجلاء فسأكتب الأمثلة التالية كتابة صوتية (حيث تظهر جميع رموز الأصوات، بما فيها الحركات) وأفصل بين الفعل واللاحقة بعلامة زائد (+) لتوضيح تركيب الكلمة. وسأكتفي بأمثلة من الفعل من المتكلم والغائب (لأن أمثلة المتكلم تغني عن أمثلة المخاطب) :

(أنا) ذَهَبْتُ : ذَهَبْتُ + تَ —

(نحن) ذَهَبْنَا : ذَهَبْنَا + نَ — (11)

(هو) ذَهَبَ : ذَهَبَ + بَ —

(هما) ذَهَبَا : ذَهَبَا + بَا —

(هم) ذَهَبُوا : ذَهَبُوا + بُوَ — (12)

(هي) ذَهَبَتْ : ذَهَبَتْ + تَ —

(هما) ذَهَبَتَا : ذَهَبَتَا + تَا —

(هنّ) ذَهَبْنَ : ذَهَبْنَ + نَ —

ويتضح من الكتابة الصوتية للأمثلة السابقة :

(1) أن علامة المذكر المفرد الغائب هي فتحة.

(2) وأن علامة المذكر المثنى الغائب هي فتحة طويلة أي ألف (وليست فتحة وألف) (13).

3) وأن علامة المفرد المؤنث الغائب هي فتحة وتاء (تَ تِ)، لا تاء فقط كما يوحي التعبير «تاء التأنيث». ويؤيد هذا أن علامة التأنيث في الأسماء والصفات هي أيضا فتحة وتاء (رغم أن هذه التاء تكتب «مربوطة» في الكتابة العادية)⁽¹⁴⁾، كما يتضح من مقارنة المذكر مع المؤنث في الأمثلة التالية :

ملك : مَ لَ كَ + نُ ن⁽¹⁵⁾

ملكة : مَ لَ كَ + تَ تِ + نُ ن

فرح : فَ رَ حَ + نُ ن

فرحة : فَ رَ حَ + تَ تِ + نُ ن

4) وأن علامة جمع المذكر الغائب هي ضمة وواو (تصبحان معا ضمة طويلة بقاعدة صوتية)، وليست واو فقط كما يوحي التعبير «واو الجماعة». ويؤيد هذا أن علامة جمع المذكر في الأسماء والصفات هي أيضا ضمة وواو، كما يتضح من مقارنة المفرد مع الجمع في الأمثلة التالية :

معلم : مَ لَ لَ مَ

معلمون : مَ لَ لَ مَ + مَ مِ + نُ ن (16)

فرح : فَ رَ حَ

فرحون : فَ رَ حَ + مَ مِ + نُ ن (17)

5) وأن المؤنث الغائب ذهبنا يحتوي على علامتي مطابقة متواليتين، هما علامة التأنيث (تَ تِ) وعلامة الثانية (تَ تِ) :

ذهبنا : ذَ هَ بَ + تَ تِ + تَ تِ

وهذا ينطبق أيضا على الأسماء والصفات :

ملكنا : مَ لَ كَ + تَ تِ + تَ تِ + نُ ن (18)

فرحنا : فَ رَ حَ + تَ تِ + تَ تِ + نُ ن (19)

وهذا الحل، أعني اعتبار صيغة الفعل نفسها ساكنة الآخر، يفسر عدم تحول ألقيت إلى «ألقات»، ويبين الفرق بين ألقينا وألقانا. فكلمتنا ألقيت وألقينا جاءتا على أصلهما لعدم وجود مبرر لحذف الياء :

أَلَقَيْتَ أَلَقَيْتَ + تَ تِ ← أَلَقَيْتَ أَلَقَيْتَ + تَ تِ

أَلَقَيْتَ أَلَقَيْتَ + نُ ن ← أَلَقَيْتَ أَلَقَيْتَ + نُ ن

فكل منهما تألف من صيغة الفعل الساكنة الآخر وعلامة المطابقة الدالة على المتكلم (المفرد في الحالة الأولى والجمع في الحالة الثانية)، تماما كما في ضربت وضربنا :

ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ + تَ تِ ← ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ + تَ تِ

ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ + نُ ن ← ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ + نُ ن

أما ألقانا فهي تتألف من ثلاثة أجزاء : صيغة الفعل الساكنة الآخر، وعلامة المطابقة (الفتحة) الدالة على الفاعل، والضمير المتصل (نا) الدال على المفعول به. وهي بهذا لا تختلف، من حيث التركيب من هذه الأجزاء، عن ضربنا (بفتح الباء) أو ضربتنا أو ضربونا أي أن أصلها أَلْقِينَا (بفتح الياء)

ءَ لَ قَ يَ + نَ + نَ
ضَ رَ بَ + نَ + نَ
ضَ رَ بَ + تَ + نَ
ضَ رَ بَ + وُ + نَ

أما لماذا تحوت أَلْقِينَا (بفتح الياء) إلى ألقانا، فلأن قاعدة صوتية في العربية سبقت الإشارة إليها حذفت الياء لوقوعها بين فحتين، فتج من الفتحين ألف (فتحة طويلة)، كما حدث في أَلْقَى وأَلْقَى ودَعَا ودَعَت الخ :

ءَ لَ قَ يَ + نَ ← ءَ لَ قَ نَ
ءَ لَ قَ يَ + نَ + نَ ← ءَ لَ قَ نَ نَ
ءَ لَ قَ يَ + تَ ← ءَ لَ قَ تَ
← ءَ لَ قَ تَ

وهذه القاعدة لا تنطبق على أَلْقَيْتَ وأَلْقَيْتَا الخ لأن شبه العلة (الياء) ليست متلوة بعلة قصيرة، ومن هنا فإنهما بقيتا على أصلهما، كما سبق أن أشرنا.

ويلاحظ من المقارنة بين أَلْقِينَا وألقانا أن علامة المطابقة نا للمتكلم الجمع والضمير المتصل نا، هما صورة لفظية (وكتابية) واحدة، بخلاف علامات المطابقة الأخرى وما يقابلها من الضمائر المتصلة، وهو أمر يجب أن ينظر إليه من الناحية التعليمية — لا من الناحية التاريخية — على أنه مجرد مصادفة، كما يوضح الجدول التالي :

الضمير المتصل	علامة المطابقة	الضمير المنفصل
نَ - يَ (مع الأفعال وبعض الأدوات)	تُ	أنا
يَ - يَ (مع الأسماء وبعض الأدوات)	نَ	نحن
هَ (18)	هُ	هو
هَ مَ (19)	هُمَ	هما (مذكر)
هَ مَ	هُنَّ	هم
هَ نَ	تَ	هي
هَ مَ	تَ	هما (مؤنث)
هَ نَ نَ	نَ	هن
		الخ

ولكن رغم أن نا في ألقينا لا تختلف في صورتها اللفظية عن نا في ألقانا إلا أن من الضروري التمييز بينهما بنفس الطريقة التي نميز بها بين ت سُ و ني، أو ت ها الخ.

ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من الجدول السابق هو أن علامات المطابقة من حيث تركيبها الصوتي، ليست كلها مبدوءة بصوت صحيح. فعند ملاحظة النحويين إلى أن بعض علامات المطابقة تبدأ بحركة، أو تتألف كلياً من حركة (قصيرة أو طويلة)، هو الذي أدى إلى اعتبارهم تلك الحركات جزءاً من الفعل (20). وباتضح هذه المسألة يتضح أن الأصل في الفعل سكون آخره (21). ويتضح أن تقسيم الكلمة الفعلية إلى عناصرها الثلاثة: جذع الفعل وعلامات المطابقة والضمائر المتصلة (22)، يجعل عملية التدريس واضحة وسهلة.

* * *

الحواشي :

(1) أشار بعض اللغويين القدماء إلى أن الأصل في الفعل الماضي أن يسكن آخره، ولكنه حرك لأنه ينعى به كما ينعى بالمضارع. واسم الفاعل وغيرهما، وهي حجة غير مقبولة علمياً. فقد ورد في المقتضب (المبرد، 1963: ج 2: 3 - 3):

«وكان حتى كل مبنى أن يسكن آخره، فحرك هذا (يقصد الفعل الماضي) لمضارعه العربية، وذلك لأنه ينعى بها. تقول: جاءني رجل ضربنا، كما تقول: هذا رجل يضربنا، وضاربنا. ويقع موقع المضارعة في الجزاء في قولك: إن فعلت فعلت، فالمعنى: إن تفعل أفعل. فلم يسكنوه كما لم يسكنوا من الأسماء ما مضارع المتمكن».....

(2) انظر: السيوطي، 1975، ج 1: 95. وانظر أيضاً برجشتراسر، 1982: 80 - 81، وعبد، 1973: 69 - 77.

(3) سقطت هذه الحركة في اللهجات المحلية المعاصرة، فأصبحت علامة المفرد المذكر الغائب عدم وجود علامة أخرى (أي علامة صفرية، كما سماها بعض اللغويين). وقد سقطت في اللهجات المعاصرة كذلك الحركة الأخيرة في علامتي المطابقة الدالتين على المتكلم المفرد والمخاطب المذكر المفرد، مما جعل التمييز بين سافرث (أنا) وسافرث (أنت) يعتمد على السياق.

(4) الأضداد في المطابقة كان موجوداً في بعض اللهجات القديمة التي اعتبرت فصيحة. ومن أمثلتها في القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر:

«وأسروا النجوى الذين ظلموا» (الأنبياء: 3)

«يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» (ابن عقيل، 1959، ج 1: 271)

«كن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عنده»... (النووي، 1970: 292)

«بنوموني في اشتراء التخييل أهلي»... (ابن عقيل، 1959، ج 1: 269)

«رأين الغواني الشيب لاح بعارضي»... (ابن عقيل، 1959، ج 1: 270)

وانظر أيضاً: الراجحي، 1968: 187 - 188.

(5) على اللغوي أن يفسر لماذا تختلف صورة الكلمة، أحياناً، باختلاف المجالات اللغوية التي تقع فيها، ويبين أي هذه الصور هي الأصل، ويحدد القواعد التي حولت الأصل إلى الصور المملوطة. فلكلمة، مد، مثلاً، صورتان إحداهما بالتشديد (حيث تتوالى الدالان دون وجود علة قصيرة بينهما)، كما في مَدَّت ومَدَّا ومَدَّوا، والأخرى بـ «فك الأذغام» (حيث تظهر علة قصيرة بين الدالين)، كما في مَدَّت ومَدَّتْم ومَدَّذْن. قارن : مَدَّت (م م د د ت) / مَدَّذْن (م م د د ن م).

فالتفسير العلمي المقبول في هذه الحالة هو أن مَدَّذْن هي الأصل، وقد حذفت الفتحة بقاعدة صوتية يمكن صياغتها كما يلي :

تحذف العلة القصيرة الواقعة بين صحيحين مثلين (دالين أو باءين أو سينين الخ) إذا لم يؤدَّ حذفها إلى توالي ثلاثة صحاح متوالية («التقاء ساكنين» حسب تعبير القدماء). أما إذا كان حذف العلة القصيرة الواقعة بين الصحيحين المثلين يؤدي إلى توالي ثلاثة صحاح فيقلب مكانها مع الصحيح الأول من الصحيحين المثلين إذا لم يؤدَّ هذا القلب المكافي بدور إلى توالي ثلاثة صحاح. وإلا فإنها تبقى مكانها دون حذف. قارن :

مَدَّذْن : م م د د ن م — م م د د ت (تحذف الفتحة)
استمَدَّت : س ت م د د ت — س ت م م د د ت (قلب مكاني)
يَمُدُّ : ي م د د — ي م م د د (قلب مكاني)
مَدَّذْن : م م د د ن م — م م د د ن م (تبقى العلة القصيرة مكانها)

(6) لا بد من التمييز بين الجذع (stem) والجذر (root) لأن الأول يحتوي على علل (حركات) والثاني يتألف من صحاح فقط.

(7) تصبح «حركة لام الفعل» فتحة (بقاعدة صرفية) في جميع الأفعال المزيدة :

ع ع ل م — ع ع ل م — ع ع ل م — ع ع ل م — ع ع ل م — ع ع ل م —
ك ر م — ك ر م — ك ر م — ك ر م — ك ر م — ك ر م —
(8) = فتحة طويلة (ألف).

(9) «انجمة» التي تقع قبل الكلمة (أو الجملة) تدل على أنها غير صحيحة.

(10) التغيرات الصوتية التي حدثت في بعض اللهجات المعاصرة أدت إلى أمثلة لا حصر لها من التطابق اللفظي لصيغ تختلف في المعنى أو نكلمات كانت في الأصل مختلفة. من ذلك — على سبيل المثال — كلمات مثل :

بلدي (بلد + ياء المتكلم أو يولد + ياء النسبة)

سافر (فعل ماضٍ أو فعل أمر في بعض اللهجات المصرية)

ضرب (ضرب + ياء المتكلم أو ضربية في بعض اللهجات اللبنانية)

جبل، حمل الخ (فعل أو اسم)

أيضاً، أشتر الخ (بالقاف في الأصل أو الضمة في كثير من اللهجات المعاصرة)

وقس على ذلك أمثلة كثيرة نتجت من تحول التاء والذال والظاء إلى نظائرها من الأصوات غير المستمرة (التاء والذال والضاد) أو نظائرها من الأصوات الصفرية (السين والزاي والزاي المنخمة أو المطبقة)، ومن تحول الضاد إلى ظاء الخ.

(11) يمكن أن يكتب رمز الفتحة الطويلة (الالف) كما في الكتابة العادية (ن ا) بدل فتحتين (ن َ َ).

(12) تتحول ُ و بقاعدة صوتية إلى ضمة طويلة : ُ ُ

(13) وبالتالي لا يجوز وضع فتحة على الحرف السابق للألف في الكتابة العادية فكلمة نام، مثلا، يجب أن تكتب دون فتحة على النون، وكلمة ذهاب دون فتحة على الباء الخ.

(14) الأصل في التاء أن تكتب «مفتوحة» كما يتضح من كتابة كلمات مثل :
مدينتكم وحديقتان الخ، ولكنها تكتب «مربوطة» إذا وقعت في آخر الكلمة (مدينة وحديقة الخ) لتذكير القارئ بأن عليه تحويلها عند الوقف إلى هاء (مدينه وحديقه). وقد وضع رمز التاء المربوطة (ة) على هذه الصورة لأنه يحتوي على مزيج من رمزي الهاء والتاء، فهو رمز الهاء وفوقه نقطتا التاء. والحقيقة أن التاء لا تتحول عند الوقف إلى هاء، بل تحذف كلياً وتبقى الفتحة وحدها. حاول أن تقرأ عبارة المدينة الفاضلة، مثلا، عبارة وقتية وقارنها بعبارة نبيه الفاضل تجد أن الأولى تنطق المدينة الفاضلة (دون هاء بعد فتحة النون) والثانية نبيه الفاضل (بهاء). وإذا كان هناك من يلفظ هاء في مثل مدينة أو حديقة أو فاضلة عند الوقف فإن هذه الهاء مضافة («هاء السكت»، كما في مائة وسلطانية) وليست محولة عن تاء، إذ ليس هناك أي مبرر صوتي لتحويل التاء إلى هاء.

(15) رموز الكتابة العادية للتونين تمثل صوتين : ُ ن، َ ن، ِ ن.

(16) ُ و تصبح ُ ُ بقاعدة صوتية كما ذكرنا في الحاشية (10).

(17) أما تحوّل دَعُوْ + ُ و إلى دَعُوْا و رَمَى + ُ و إلى رَمَوْا الخ، فهو نتيجة لنفس القاعدة الصوتية التي حولت طُوْل إلى طَال و خَوْف إلى خَاف الخ، وهي سقوط شبه العلة (الواو أو الياء) الواقعة بين فتحة سابقة لها وعلّة قصيرة أخرى تالية لها، وقاعدة صوتية ثانية معروفة هي تقصير العلة الطويلة (الألف) الناتجة بعد سقوط شبه العلة، أعني القاعدة التي تقصر العلة الطويلة إذا وقعت قبل «ساكن»، أي قبل صحيحين متوالين أو صحيح واحد في آخر الكلمة (غير متلوّ بحركة) :

طَ و ُ لَ َ ← طَ َ لَ َ

خَ و ِ فَ َ ← خَ َ فَ َ

دَ عَ و ُ و ← دَ عَ و َ و (← دَ عَ و ُ و)

رَ مَ يَ + ُ و ← رَ مَ و َ و (← رَ مَ و ُ و)

قارن :

دَعَتْ : دَ عَ و َ + تَ ← دَ عَ َ تَ (← دَ عَ َ تَ)

رَمَتْ : رَ مَ يَ + تَ ← رَ مَ َ تَ (← رَ مَ َ تَ)

(18) تتحول هـ ُ إلى هـ ِ إذا سبقتها كسرة أو ياء. وهذا ينطبق على هم وهما وهن كما هو معروف : به، إليهم، فيهما الخ.

(19) لاحظ أن الضمير هُما يتألف من الضمير هُم وعلامة التشية. وهذا ينطبق أيضا على المثنى في المخاطب، منفصلا ومتصلا (أنها، كما).

(20) إن هذا الفرق الجوهرى بين نوعى اللواحق الدالة على الفاعل (وهو أن أحدهما يبدأ بعللة (حركة) والآخر يبدأ بصحيح) يفسر وجود صورتين مختلفتين لبعض صيغ الأفعال. قارن :

(أ) 1 - أَقَامْتُ (ءَ قَ مَ + تَ)

2 - أَقَمْتُ (ءَ قَ مَ + تَ ← ءَ قَ مَ تَ)

تبقى الصورة الأولى (أَقَامْتُ) على أصلها، في حين تقصّر الألف في الصورة الثانية (أَقَمْتُ) لوقوعها قبل صحيحين متوالين فتصبح فتحة.

(ب) 1 - دَعَا (دَ عَ وَ + تَ ← دَ عَ تَ)

2 - دَعَوْتُ (دَ عَ وَ + تَ)

تحذف الواو في الصورة الأولى لوقوعها بين فتحتين (وينشأ من الفتحتين فتحة طويلة، أي ألف)، في حين تبقى الصورة الثانية على أصلها.

(ج) 1 - مَرَّتْ (مَ رَ رَ + تَ ← مَ رَ رَ تَ)

2 - مَرَزْتُ (مَ رَ رَ + تَ)

تحذف الفتحة في الصورة الأولى (لوقوعها بين صحيحين مثلين) لأن حذفها لا يؤدي إلى توالي ثلاثة صحاح، في حين تبقى الصورة الثانية على أصلها لأن حذف الفتحة يؤدي إلى توالي ثلاثة صحاح (التقاء ساكنين حسب تعبير القدماء).

أما ماذا لم يلاحظ اللغويون القدماء هذا الفرق بين النوعين من اللواحق رغم أهميته فلأنهم بنوا تحليلاتهم اللغوية على الكتابة العادية التي تظهر فيها الحركات (إذا ظهرت) بطريقة لا تبيّن مواقعها الصحيحة في سلسلة الأصوات التي تتألف منها الكلمة، كما يتضح من مقارنة الكتابة العادية بالكتابة الصوتية في الأمثلة أ - ج أعلاه.

(21) رغم أن حديثنا في هذه المقالة اقتصر على مناقشة الفعل الماضي، فإن بإمكاننا أن نقول أن الأصل في الفعل، بجميع صيغه، أن يكون ساكن الآخر، وليس هناك خلاف حول فعل الأمر، فهو مشتق من المضارع المجزوم (انظر: ابن يعيش (دون تاريخ)، 7: 58، وعنده (1979): 59 - 62). أما الفعل المضارع، فإن مما يؤيد أن الأصل فيه سكون آخره هو عدم ظهور حركة قبل نون النسوة. فلو كان الأصل في الفعل المضارع أن ينتهي بحركة لظهرت هذه الحركة في مثل يذهب، لأن ظهورها لا ينشأ عنه أربع «حركات متواليات». وكذلك لو كان الأصل في الفعل المضارع أن ينتهي بحركة معينة هي الضمة لظهرت هذه الضمة قبل «نون التوكيد» في حالة الرفع. أما الفتحة التي تظهر في مثل يذهب، فهي جزء من علامة التوكيد ذاتها. فعلمة التوكيد ليست النون وحدها، بل نَ نَ (أن دون همزة).

(22) العنصران الأول والثاني موجودان في جميع الكلمات الفعلية. أما العنصر الثالث (الضمير المتصل الدال على المفعول به)، فقد يكون موجودا وقد لا يكون (قارن: ضربت / ضربتهم).

المراجع :

- 1 — ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن. الأُنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1961.
- 2 — ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مكتبة صبيح القاهرة، 1959.
- 3 — ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي. شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية القاهرة (دون تاريخ).
- 4 — برجستراسر، جوتيلف. التطور النحوي للغة العربية، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1982.
- 5 — الراجحي، عبده. اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعارف، القاهرة، 1968.
- 6 — الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن. الايضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة القاهرة، 1959.
- 7 — السيوطي، جلال الدين. همع الهوامع، تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1975.
- 8 — عبده، داود. أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، 1973.
- 9 — عبده، داود. دراسات في علم أصوات العربية، مؤسسة الصباح، الكويت، 1979.
- 10 — عبده، داود. «البنية الداخلية للجملة الفعلية»، الأبحاث، الجامعة الأمريكية بيروت، 1983.
- 11 — المبرد، أبو العباس محمد. كتاب المقْتَضِب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة 1386 هـ .
- 12 — النووي، محيي الدين أبو زكريا يحيى. رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، تحقيق عبد الله أبو زينة، دار الشعب، القاهرة، 1970.

* * *